UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزئرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و محاسبة التخصص : تدقيق مالي ومراقبة التسيير

أثر التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة ميدانية لمؤسسة الإنتاج و توزيع مواد البناء مستغانم

من إعداد :

رزيقة محمد المهدي

غزالي أبو بكر الصديق

تحت إشراف:

لاكسي فوزية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	لعلمي فاطمة	أستاذة تعليم عالي	مستغانم
مقررا	لاكسي فوزية	أستاذة محاضرة أ	مستغانم
مناقشا	بوقروة مريم	أستاذةمحاضرةأ	مستغانم

السنة الجامعية : 2022 / 2023

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و السائرين نهجه إلى يوم الدين و بعد :

من ربتني وانارت دربي وأعانتني بالصلوات و الدعوات و التي كانت سندا في حياتنا، إلى أغلى إنسان على قلبي أمي حبيبتي أدام الله صحتها وأطال في عمرها.

والى أغلى سند الذي عمل بشقاء من أجلنا وقام بتوفير جميع المتطلبات أبي العزيز أدام الله صحته وأطال عمره.

إلى أصدقائي سويقية حمو و صفيح ياسر جواد أطال الله في عمركم ويسر الله لكم دربكم

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقنا وأعاننا على أداء هذا الواجب وقدرنا في انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى من ساعدنا على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات،ونخص بالذكر أستاذ المشرفة

لاكسي فوزية

التي لم تبخل علينا بالتوجيهات و النصائح القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا البحث

إلى من ساعدونا خلال فترة التربص على رأسهم رئيس مصلحة محاسبية بن عمرة محمد

الى كل من مدنا مداد العون لانجاز هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحليل المالي على الوضعية المالية للمؤسسة ، كما يبين أن التحليل المالي هو عبارة عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على المعلومات تستخدم في عملية إتخاذ القرارات وفي تقييم الوضعية المالية للمؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه النتائج المؤسسة في المستقبل. حيث قمنا بطرح الإشكالية و الإجابة عليها و تحقيق الأهداف الدراسة بقيامنا بمعالجة الموضوع من الجانبين الجانب النظري و الجانب التطبيقي ، حيث قمنا بالإستعانةبالأداوت التحليل المالي و الإستعانة بالقوائم المالية و المعلومات المالية لمؤسسة (إنتاج و توزيع المواد البناء مستغانم).

و قد خلصت الدراسة بأن التحليل المالي له أثر كبير على الوضعية المالية للمؤسسة بحيث يبين لنا أن الوضعية المالية للمؤسسة في وضعية جيدة و في إستقرار و هاذا ما علجناه في الجانب التطبيقي.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، الوضعية المالية ، أدوات التحليل المالي، القوائم المالية.

Le résumé :

L’objectif de cette étude est de clarifier l’impact de l’analyse financière sur l’évaluation de la situation financière de l’entreprise. Il montre également que l’analyse financière est le traitement des données disponibles en vue d’obtenir les informations utilisées dans le processus décisionnel et dans l’évaluation de la situation financière des institutions dans le passé et aujourd’hui, et anticiper les résultats futurs de l’entreprise. Nous avons présenté le problème et y avons répondu et atteint les objectifs de l’étude en abordant la question à la fois du point de vue théorique et appliqué. Nous avons utilisé les outils d’analyse financière et l’utilisation des listes financières et de l’information financière de l’institution (Production et distribution de matériaux de construction Mostaganem). L’étude a conclu que l’analyse financière a une incidence importante sur la situation financière de l’entreprise, de sorte qu’elle nous montre que la situation financière de l’entreprise est bonne et stable et que c’est ce que nous avons fait du côté appliqué.

Keywords: Analyse financière, situation financière, outils d’analyse financière, états financiers.

إهداء		
شكر وعرفان		
الملخص		
قائمة المحتويات		
مقدمة عامة		أ-ه
الفصل الأول	الإطار النظري لتحليل المالي	6
تمهيد		7
المبحث الأول	ماهية التحليل المالي	8
المطلب الأول	نشأة التحليل المالي وتعريفه	8
المطلب الثاني	وظائف التحليل المالي	10
المطلب الثالث	أهمية وأهداف التحليل المالي	11
المبحث الثاني	أنواع ومراحل التحليل المالي	14
المطلب الأول	أنواع التحليل المالي	14
المطلب الثاني	خطوات التحليل المالي	17
المطلب الثالث	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.	18
المبحثالثالث	معايير وأدوات التحليل المالي	20
المطلب الاول	معايير التحليل المالي	20
المطلب الثاني	أدوات التحليل المالي	22
المطلب الثالث	نتائج التحليل المالي	23
خلاصة		25
الفصل الثاني	الإطار الاطار النظري للقوائم المالية وطرق تحليلها	26
تمهيد		27
المبحث الأول	الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	28

المطلب الأول	مفهوم القوائم المالية	28
المطلب الثاني	مستخدمو القوائم المالية	29
المطلب الثالث	أهداف القوائم المالية	31
المبحث الثاني	القوائم المالية كأداة لتحليل المالي	32
المطلب الأول	الميزانية المالية وحساب النتائج	32
المطلب الثاني	قائمة التدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة	35
المطلب الثالث	الملاحق	37
المبحث الثالث	التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي	39
المطلب الأول	الميزانية المالية المختصرة	39
المطلب الثاني	تحليل المالي بواسطة المؤشرات التوازن المالية	39
المطلب الثالث	تحليل المالي بواسطة النسب المالية	43
	خلاصة	47
الفصل الثالث	دراسة ميدانية لمؤسسة الإنتاج و توزيع المواد البناء مستغانم	48
	تمهيد	49
المبحث الاول	التقديم العام لمؤسسة الانتاج وتوزيع المواد البناء مستغانم	50
المطلب الاول	نشأة المؤسسة	50
مطلب الثاني	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	51
المبحث الثاني	مهام وأهداف المؤسسة	54
المطلب الاول	مهام المؤسسة	54
المطلب الثاني	أهداف المؤسسة	54

المبحثالثالث	**تحليل قوائم مالية للمؤسسة**	**55**
المطلب الاول	**عرض الميزانية المالية و جدول حساب النتائج**	**55**
المطلب الثاني	**تحليلبواسطة المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية**	**61**
خلاصة		**73**
الخاتمة		**74**
قائمة المراجع		**78**
الملاحق		**82**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	**عرض الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة**	**55**
الجدول رقم (02)	**عرض الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة**	**58**
الجدول رقم (03)	**عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة**	**59**
الجدول رقم (04)	**الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2022**	**61**
الجدول رقم (05)	**الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2022**	**62**
الجدول رقم (06)	**تحليل الأفقي للميزانية المختصرة لمؤسسة**	**62**
الجدول رقم (7)	**تحليل العمودي للميزانية المختصرة لمؤسسة**	**63**

الجدول رقم (8)	الميزانية الوظيفة	64
الجدول رقم (9)	تحليل نسب مؤشرات التوازن المالي	65
الجدول رقم (10)	تحليل النسب السيولة	67
الجدول رقم (11)	تحليل النسب الهيكلة	68
الجدول رقم (12)	تحليل نسبة النشاط	69
الجدول رقم(13)	تحليل نسبة الربحية	71
الجدول رقم(14)	تحليل نسبة المردودية	72

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	**الهيكل التنظيمي لمؤسسة**	**51**

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	**ميزانية الأصول**	**83**
الملحق رقم (02)	**ميزانية الخصوم**	**84**
الملحق رقم (03)	**جدول حسبات النتائج**	**85**

المقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر ، أهم وحدة أساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، بحيث نجدها تتأثر وتؤثر بالمحيط الذي تستقر به،و تعتبر أيضا المجال الواسع للدراسات العلمية و الاقتصادية و البحاث الميدانية ، هذا ما يفرض على مسيري المؤسسات بالتأقلم معها و أخذها

بعين الاعتبار لتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استنادا إلى أساليب علمية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات وهذه القرارات تختلف حسب حجم النشاطات المؤسسة ووظائفها، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية ،من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على مستوي المعقول من السيولة، مما أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانياتها واستعمال أمثل للمورد المالية بطريقة عقلانية.

فالتحليل المالي هو أفضل أداة لكشف على أداء المؤسسة، إذا أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة، بتجميع البيانات والمعلومات خاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية وإيجاد الربط والعالقة فيها بينهما.

ومن تم إعداد الوصفة اللازمة لمعالجة الخلل المالي التي تمر به، ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة اتبعها في المستقبل، فهو يهدف إلى فحص وتشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة أثناء فترة نشاطها، و اكتشاف التهديدات و الفرص وتحديد مواطن القوة و الضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة

وبناءا على هذا يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

الإشكالية:ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن إبراز التساؤلات الفرعية التالية**:**

- ما هو تحليل المالي ؟ و ما هي أدوات التحليل المالي؟
- ما المقصود بالقوائم المالية ؟ ما مدى علاقة القوائم المالية بالتحليل المالي ؟

1. **الفرضيات**:

- التحليل المالي عبارة عن دراسة للوضعية المالية للمؤسسة
- يتم التحليل المالي باستخدام أدوات رياضية و إحصائية تتمثل في نسب مالية و مؤشرات مالية.
- يتم تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة انتاج و توزيع مواد البناء مستغانم من خلال تحليل بنسب و مؤشرات التوازن المالي.

2. **أهداف الدراسة**:

ترتكزأهداف الدراسة في :

- معرفة دور التحليل المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافه.
- التعرف على القوائم المالية و كيفية تحليلها.

3. **أهمية الدراسة:**

ـ ابراز أهمية التحليل المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة للخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.

4. **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى مؤسسة انتاج و توزيع مواد البناء
- **الحدود الزمانية:** فترة التربص من 2023/01/11 الى 2023/05/29

5. **منهج البحث:**

من أجل وصول إلى أهداف الدراسة واختيار الفرضيات تم اعتماد على المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع أما أدوات الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي

6. **صعوبات الدراسة:**

- قلة الكتب في المكتبة فيما يخص موضوع التحليل المالي
- ضيق الوقت في فترة التربص و عدم الحصول على المعلومات الكافية لإجراء جميع أدوات التحليل

7. دراسات سابقة :

- د.ساجيفاطمة،مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص ادارة المالية و مالية التامينات و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2016_2017.

- محمد الصالح عواشريه، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة ،2005_2006.

8. هيكل الدراسة:

لقد قسمنا هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول وكل فصل يعالج جزء معين من الموضوع

- حيث سنعالج في الفصل الأول" الإطار النظري للتحليل المالي " والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث، ماهية التحليل المالي و الذي سينقسم إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق فيه إلى (نشأة و

مفهوم ،وظائف، أهمية و أهداف التحليل المالي) ،مراحل و أنواع التحليل المالي الذي سينقسم إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق فيه إلى (أنواع، خطوات، الأطراف المستفيدة من التحليل المالي) ، معاييرو أدوات التحليل المالي الذي سينقسم إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق فيه إلى (معايير، أدوات، نتائج التحليل المالي)

- و سنعالج في الفصل الثاني "الإطار النظري للقوائم المالية " والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث ، مفهوم الأداء و الذي سينقسم إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق فيه إلى (مفهوم، مستخدمي، أهداف) القوائم المالية كأداة للتحليل المالي الذي سينقسم إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق فيه إلى(الميزانية المالية و حساب النتائج ،قائمة التدفقات الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق) ، اللتحليل المالي كأداة لتقيم الأداء المالي و الذي سينقسم إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق فيه إلى (ميزانية مالية مختصرة، تحليل بواسطة النسب و مؤشرات التوازن المالي)

- و سنعالج في الفصل الثالث " دراسة ميدانية لمؤسسة الإنتاج و توزيع مواد البناء مستغانم والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث ، تقديم العام لمؤسسةالإنتاج و توزيع مواد البناء مستغانمو الذي سينقسم إلى مطلبين حيث في سنتطرق فيه إلى(تقديم المؤسسة و الهيكل التنظيمي للمؤسسة)، مهام و أهداف المؤسسة و الذي سينقسم إلى مطلبين حيث سنتطرق فيه إلى (مهام ، أهداف المؤسسة) ، تحليل قوائم مالية للمؤسسة الذي سينقسم إلى مطلبين حيث سنتطرق فيه إلى(عرض الميزانية و جدول حساب النتائج ، تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية).

الفصل الأول: الاطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي كأداة تنظيم وتخطيط المالي السليم ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما لتحديد أدائها ومدى ملائمتها، فلم يعد التحليل المالي قادر علا دراسة القوائم المالية و تحليلها وإنما يرتكز علا دراسة كم هائل و متنوع من معلومات المحاسبية داخل المؤسسة وخارجها بالإضافة الى المعلومات المالية التي تساعد على الحصول و استخلاص الأجوبة الموضوعية لعرض مختلف جوانبها بصورة أعمق و أكثر تفصيلا ، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نعطي نظرة شاملة علا التحليل المالي وكذلك تقسيمه الى ثلاث مباحث: مبحث الاول هو ماهية التحليل المالي ومبحث الثاني هو أنواع و مراحل التحليل المالي، مبحث الثالث معايير و أدوات التحليل المالي

المبحث الأول:ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الدراسات المهمة في الادارة المالية، كونه كأداة لتخطيط المالي من جهة ومن جهة اخرى يعتبر وسيلة لتقييم الاداء المالي للشركات وهذا ما سنتطرأ له في هذا المبحث

المطلب الاول: نشأة التحليل المالي وتعريفه

اولا: نشأة التحليل المالي:[1]

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استعملته البنوك والمؤسسات المصرفية وذلك لمعرفة القدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا على الوثائق المحاسبية كما كان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما في تطور تقنيات التحليل المالي كما هو.

وعليه كانت نشأة التحليل المالي من عدة عوامل:

1. **الثورة الصناعية**:

ادى التطور الصناعي الكبير في أوروبا إلى احتياج رأس مال ضخم وذلك للمساهمة في إنشاء المصانع وتجهيزها والانتقال من المؤسسات الصغيرة الفردية إلى شركات المساهمة كل هذا ساعد على ظهور التحليل المالي وتطورها ولي نقص خبرة المساهمين والانتماء والائتمان على أموالهم وضمان حصولهم على الأرباح ظهرت الحاجة إلى معرفة الوضع المالي لمؤسساتهم وتفسير نتائجها.

2. **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات في القوائم المالية**:

نجحت شركة المساهمة مرهون بطاقة المساهمين وهذا ما ادى الحكومة إلى وضع تشريعات خاصة بكيفية عرض البيانات والقوائم الماليةوإصدار صورة واضحة للمساهمين عن الوضع المالي لشركتهم بشكل دقيق.

3. **الأسواق المالية**:

المستثمرون في السوق المالية هم أكثر عرضة للمخاطر فهم بحاجة إلى تقارير واضحة حول الوضع المالي للمؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم ، حيث نجد مجموعة عمليات

[1]مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، دار مستقبل للنشر، 2000، ص179

البورصات التي تكونت في فرنسا سنة 1967 وكانت من بين أهداف هذه الأخيرة تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركة.

4. **الائتمان**:

حاجة المؤسسة للأموال على المدى القصير يدفع بها إلى تقييم وضعها المالي للحصول على هذه الأموال في شكل قرض.

5. **الأزمة الاقتصادية (1929-1933)**:

كان لها أثر إيجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير وتطور تقنيات التحليل و وسائل التمويل كما ساعده في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من دورة واحدة إلى عدة دورات أقلها ثلاثة دورات، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمانة والصرف وساهمت بنشر التقديرات الزمنية للمؤسسة وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب وتحول التحليل المالي من الوضع الساكن الفترة أو السنة إلى الوضع الديناميكي، دراسة الحالة المالية لعدة سنوات مع المقارنة بين نتائجها و استنتاج المسار السليم الذي يحميا من الإفلاس.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة ، والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.[1]

التحليل المالي عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضا أن مرحلة الدراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية وتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات

[1] رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط1،عمان الأردن،2000، ص 151

التاريخية الماضية، أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات والتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.[1]

كما يمكننا ان نعرف التحليل المالي بانه هو دراسة القوائم المالية بعد ترجيحها باستخدام الأساليب وذلك لإظهار الارتباطات بين خياراتها والتغييرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه الانعكاسات وبروز مجموعة من المؤشرات التي تساهم في علة دراسة ووضعالمنشأة من الطرف التشغيليوالتمويلي وتقييم وجهة هذه المنشآت وكذلك إعطاء المعلومات اللازمة للأطراف المديرة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[2]

المطلب الثاني:وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف لتحليل المالي نذكر منها:[3]

- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود علىالمؤسسة بالربحية أو الفائدة بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التيتتميز بعدم الاستقرار من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
- اتخاذ قرار الاستثمار وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المترقب إنجازها.
- اتخاذ قرار التمويل حيث تمكن مجل الإدارة من بحث على فرص تمويل أفضل.
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف التحليل المالي

اولا:اهمية التحليل المالي:[4]

[1] محمد عقل، مرجع سابق ،ص 233

[2]منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان،2000،ص12

[3]محمد الصالح عواشريه، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005-2006، ص21

[4]وليد الناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي،ط1،مؤسسة الوراق للطبع و توزيع،2004 ، ص21

لتحليل المالي اهمية كبيرة وواسعة في الدراسات الإقتصاديةوالإدارية والمحاسبية وتعد من بين اولوياتها في السنوات الأخيرة، فإن أهمية التحليل المالي تتمثل الآتي:

- ❖ التحليل المالي أداة من أدوات الاتخاذ القرارات المصيرية سيانة في مما يخص القرارات الاندماجوالتوسع والتحديثوالتجديد؛
- ❖ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد فيتوقع المستقبل ؛
- ❖ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبهبجهاز المبكر والحارس الأمني للمنشآت سيما إذا استخدامها بفعالية ؛
- ❖ تستخدمها الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحهاالتسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء علا الوفاء بإلتزاماتهم المترتبة على التسهيلات؛
- ❖ يساعد علىإكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- ❖ يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجودةالاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

كما يمكن القول بأن أهمية التحليل المالي تزداد كلما تحولت الأساليب التقليدية إلى أساليبعلمية والرياضية أكثر تقدما.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

ترتكز أهداف التحليل المالي على حسب الأطراف التي تستخدمه،فهناك طرف الداخلي وطرف الخارجي ومتمثل في المؤسسات المصرفية ورجال الأعمال او المصلحة الضرائب ومنه يمكننا ان نقسم هذا التحليل المالي الى قسمين وهذا على حسب طبيعة الطرف الذي يستعمل التحليل المالي الى:[1]

1) الأهداف الداخلية

يعتبر الطرف الداخلي أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار وهذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة ومن الأهداف الداخلية نذكر ما:

- الإطلاع على مدى صلاحية ونجاعة السياسات المالية الإنتاجية، التموينية والتوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة مثل: القروض؛

[1] رشاد العصار وآخرون مرجع السابق، ص 154

- استعمال المعطيات المتواصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية والاستفادة منها في مراقبة النشاط المؤسسة؛
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل؛
- اتخاذ قرارات حول عملية الاستثمار أو التمويل والتوزيع الأرباح؛
- استعمال المعطيات المتواصل إليها كأساس للتقديراتالمستقبلية لوضع البرامج)الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة)حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه؛
- الحكم على مدى تطبيق وتحقيق التوازنات الماليةومردوداتها.

2) الأهداف الخارجية

هي التي يهدف اليها الطرف الخارجي من المؤسسة الى تحقيقها ونذكر منها:

- إتخاذ قرار فيما يخص عقد القرض عند لجوء مؤسسة للبنك؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل النتائج القروض؛
- معرفة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدانالمالي؛
- تقييم النتائج المالية بواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات اخرى مننفس القطاع؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة والتأكد من صلاحية السياسةالمالية المطبقة واقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية واستقلالية المؤسسة.

المبحث الثاني:أنواع ومراحل التحليل المالي

سنتطرق في هذا المبحث الى أنواع ومراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

المطلب الاول:أنواع التحليل المالي

لتحليل المالي عدة انواع تقسم على أساس الأسس،ومن بين أهم هذه الأسس نذكر منها ما يلي:[1]

أ. الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا الى جهة قائمة بالتحليل:

1) التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة

2) التحليل الخارجي :

يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المشروع ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك المركزية والغرف الصناعية.

ب. **البعد الزمني للتحليل**:

إن للتحليل الزمني بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن ما يلي:

التحليل الرأسي أو(الساكن):

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها

التحليل الأفقي(المتغير):

[1]الحيالي وليد الناجي، المرجع السابق ص 28،ص 29

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة محددة

ت. الفترة التي يغطيها التحليل:[1]

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي

التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا وأفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى تحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنين والبنوك.

التحليل المالي الطويل الأجل:

يركز هذا التحليل عل ى تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل .إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أصحاب أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحقيق التناسق في هيكل التمويلي والاستخدامات.

مما يعني الجمع بين التحليل الأجل عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها، وبين التحويل الطويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل داخلية وخارجية ومجالات استخداماتها.

ث. **الهدف من التحليل** [2]:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف في التحليل منها:

- ✓ تحليل التقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- ✓ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلالقصير؛
- ✓ تحليل لتقويم ربحية المشروع؛

[1] الحيالي وليد الناجي، المرجع السابق ، ص 30

[2] الحيالي وليد الناجي، مرجع سابق، ص 31.

- ✓ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛
- ✓ تحليل لتقويم التناسق الهيكل التمويلي العام ومجالاتإستخدماته.

ج. **المدى الذي يغطيه التحليل**:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى الذي يعطيه المشروع أو النطاق الذي يعطيه التحليل المالي منها:

- ✓ التحليل الشامل: يشمل هذا كافة أنشطة لمشروع لسنةمالية واحدة أو مجموعة من السنوات
- ✓ التحليل الجزئي:يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر

المطلب الثاني:خطوات التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي علا عديد من الخطوات التي يتبعها المحلل،وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل،ثم إختيار أدوات التحليل المحاسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل،ومنه وبصفة عامة أن خطوات التحليل المالي هي:[1]

- ✓ تحديد الغاية او الهدف من التحليل مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية أو التحليل لغرض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل انتاجية العمل؛
- ✓ جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الاداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والايرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في اداء المشروع مثل المبيعات والانتاج
- ✓ تحديد اداة وأدوات التحليل المناسبة التي يطبقها؛
- ✓ المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل؛
- ✓ تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتمادعلى الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل؛
- ✓ تحليل المؤشرات التي تم التوصل اليها لمعرفةاتجاهها المستقبلي؛
- ✓ كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

المطلب الثالث :الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

[1]مرجع سابق،وليد ناجي الحيالي، ص25

لتحليل المالي استعمالاتواسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الاهداف التي يتطلعون إلها من تطبيقها وحتى نفهم استعملت التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة هل تختلف من طرف عرض البيانات ومحتوياتها وفقا للتفاوت الأفراد التي الذين تقدم الهم بن أن على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى

الفرع الأول :الأطراف المستفيدة من داخل المؤسسة.

إدارة المؤسسة :يستعمل التحليل المالي من قبلالمستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية:

- ✓ أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة بالحجموالنشاط؛
- ✓ تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- ✓ تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛
- ✓ مقارنة كفاءة إدارة الموجودات؛
- ✓ تشخيص المشكلات الحالية؛
- ✓ التخطيط للمستقبل؛
- ✓ العاملون؛

من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إلها والتأكد من سلامة إدارة الأموال كما يهتم العاملون بسياسة الأجور وتوزيع الأرباح ومعرفة المرضية ومحاولة الاطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للمؤسسةللتأكد من استمرارهم في وظائفهم.[1]

الفرع الثاني:الأطراف المستفيدة من خارج المؤسسة:[2]

1. **المساهمين أو الشركاء:**

يهتم المساهمة بصفة أساسية في العائد على المال المستثمر والمردود دية الأموال المستثمرة والمخاطر التي تنطوي عليا عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك في المساهمين حلي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها بالنسبة للمساهمة المرتقب فهو

[1] رضوان وليد عمار أساسيات في إدارة المالية الطبعة الأولى – دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر،1997 صص 42،41
[2] وليد عمار، أساسيات في إدارة المالية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997،ص ص42،41

يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا فكل من المساهمين الحاليين المرتقب يهتم بالماضي المؤسسة وأسلوب ومعالجتها للمواقف الحرجة التي واجهتها والبحث بعد ذلك عن النمو المتوقع في المدى القصير أو الطويل.

2. الدائنون:

قد يكون الدانوب ممكن او المؤسسة المالية ويتم هؤلاء بالتأكيد من إمكانية المؤسسة الوفاء بالعرض والفوائد عندما يحين أجل الاستحقاق والاختلاف وجهات النظر الدينونة باختلاف مدة.

3. الدين:

في حالة الديون قصيرة الأجل يهتم الدائم بفائدة الدين من أجل استحقاقهأكثر من الفوائدقد يركز المحللين على سيولة الخزينة.

في حالة دون طويل غالبا ما يوجه إلى شراء الأصول الثابتة لدى يهتم المحلل المالي بتحديد رأس المال العامل ودراسة اسلوب تسديدة في الماضي ويركز على الأقساط والفوائد.

- ✓ **الموردون**:

العميل من الناحية العملية مدين للموارد يهتم المورد بالتأكيد من سلامة المراكز المالية لعملاته واستقرار الأوضاع المالية لعميله ويتم ذلك بدراسة وتحليل مليونيه العاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المليونية على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض معه أداء هذا التعامل كذلك التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي بمنحها لهم

- ✓ **الجهات الخارجية الأخرى**:

مصلحة الضرائب ما يهم هو تحديد الضريبة بشكل صحيح وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة

دوائر التخطيط والإحصاء تهتم بي التحليل المالي وذلكلنشر المعلومات الاحصائية بشكل دوري

المبحث الثالث: معاييروأدوات التحليل المالي

سنتطرق في هذا المبحث الى معايير وأدوات ونتائج التحليل المال.

المطلب الاول:معايير التحليل المالي

معايير التحليل المالي:[1]

تعرف المعايير بأنها :أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما فعند استخراج منسبة السيول فلابد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد.

وتتمثل خصائص معايير التحليل المالي على النحو التالي:

- ✓ الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية؛
- ✓ أن يتصف المعيار بالاستقرار إلى حد ما؛
- ✓ البساطة والوضوح وسهولة التركيب.

تتمثل أنواع معايير التحليل المالي في:

أ. المعايير المطلقة:

هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاق نوع الشركة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المحلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات.

ب. **معايير الصناعة**:

هي المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة معيار تلك صناعة الذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعية في البلد فإذا تبين أن هناك تطابق أو فرق بسيط قيل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد وأن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقييم بأنها أعلى من العدل .

وقد واجه هذا المعيار صعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات وصعوبة في المقصود بالصناعة الواحدة واختلاق الظروف التاريخية والحجم واختلاق الأساليب والأهداف لكل مؤسسة.

ت. المعيار التاريخي

[1]محمد الفاتح محمود بشير المغربي ،التحليل المالي،ط1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر،2022،صص 16،17

يعتمد هذا المعيار على دراسة الأداء في الماضي باعتباره معياراً للحكم على أدائها المالي واتجاهاته عادة ما يستخدم هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة.

هذا المعيار يعاني من الصعوبات هي:

- ✓ تقدير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدلالمطلوب؛
- ✓ صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغييرالظروف الداخلية والخارجية.

ث. المعيار المخطط

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف الأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعاً ومما حققته الشركة فعلاً

المطلب الثاني:أدوات التحليل المالي

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة للمؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على المدير المالي للمؤسسة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية للممكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية: [1]

الفرع الأول:الميزانية قائمة المركز المالي

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصفة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول

1. أولا الأصول:

تتمثل في التثبيتات المعنوية، التثبيتاتالعينية الإهتلاكات المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، كذلك حزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

2. ثانيا الخصوم:

تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة المردودات للأعباء وللخصوم المماثلة، وفي الأخير خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

الفرع الثاني:جدول النتائج حساب النتائج

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وبيرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة

الفرع الثالث: جدول سيولة الخزينة

[1] الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية،المؤرخ في 25مارس 2009العدد 19،صص23،24

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلةالسنة المالية حسب مصدرها

أولا: التدفقات التي تولد الأنشطة العمليات (عمليات عن سحب أموال عن اقتناء وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويل الأجل)

.ثانيا:التدفقات الناشئة .أنشطة التمويل أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض .

ثالثا:تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار والتمويل أو التمويل.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد دراسة وتحليل وإجراء فحص دقيق للمعلومات المالية باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف علا حسب وضعية المحلل داخلية او خارجية:[1]

أولا:نتائج التحليل الخارجي

باختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعةللضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل النتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباللقرض الى البنوك الخاصة؛
- اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلاليةللمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية المالية مع مؤسسات من نفس القطاعوإظهار احسنها أو أضعفها.

ثانيا:نتائج التحليل الداخلي [2]

- كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل الى نتائج التالية حسب الهدف من تحليله؛
- إعطاء حكم علا تسيير المالي الفترة تحت التحليل؛

[1]ناصر داديعدون،تقنيات مراقبة التسيير :تحليل المالي، دار المحمدية الجزائر،1998،صص12،13
[2]ناصر داديعدون،تقنيات مراقبة التسيير :تحليل المالي، دار المحمدية الجزائر،1998،صص12،13

- الإطلاع علا مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية والتموينية و التوزيعية الفترة تحت التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التيقد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- إعطاء أحكام علا مدى تطبيق التوازنات المالية فيالمؤسسة،و كل المردودية فيها؛
- إتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو الأرباح أوتغيير رأس المال؛

خلاصة

من خلال معالجتنا لهذا الفصل نستنتج أن التحليل المالي من بين أهم التقنيات الضرورية لمعالجة وحل مشاكل المؤسسة، كما يعتبر وسيلة هامة لاتخاذ القرارات الصائبة، كذلك أصبح أساسيا لإدارة المالية للمؤسسة وللمنشآت فقد أصبح ابتكار من الصعب التخلي عنها،ومنه فإن التحليل المالي من بين أولويات الدراسات الإقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة.

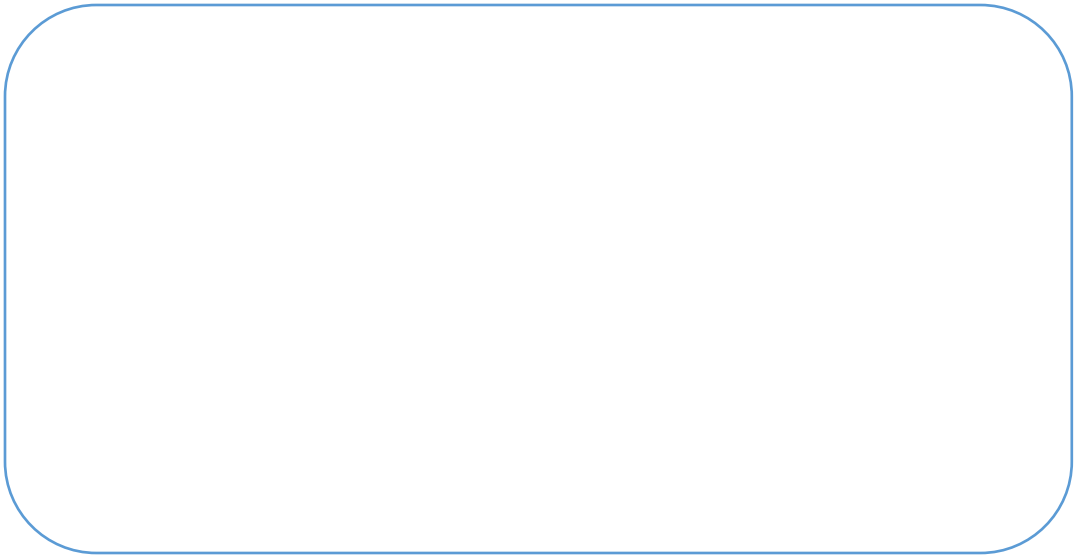

تمهيد:

إن الغاية و الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج و توصيل معلومات محاسبية يحتاج إليها المستخدمون الداخليون و الخارجيون بغرض إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، والمتمثلة في القوائم المالية ، حيث أنها تعتبر من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين و الناتج النهائي و الأساسي للعمل في أي مؤسسة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من معالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية، و للقوائم المالية عدة طرق لتحليلها تختلف علا حسب طبيعة التحليل، هناك مؤشرات و هناك نسب مالية و هاذا ما ستطرأ اليه في هاذا الفصل.

وانطلاقا مما سبق في هذا الفصل علا القوائم المالية، ولقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المبحث الثاني: القوائم المالية كأداة لتحليل المالي

المبحث الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية نقطة بداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي وسيلة التي بموجبها تنقل الى الإدارة والأطراف المعينة،تلك القوائم المالية في صورة مختصرة عن الأداء المالي والمركز المالي آلي وحدة اقتصادية،وبالتالي فإن القارئ يتفهم محتوى ومضمون تلك القوائم، سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية، وهذا ما سنتحدث عنه في مبحثنا هذا

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية " هي المنتج النهائي للمعلومات المالية التي يتم استخراجها بعد المعالجة، وذلك عبر النظم المعلوماتية من قبل إدارة المنشأة خلال فترة زمنية معينة والتي أعدت بالطرق المتعارف عليها، لهذا فهناك قوائم مالية:(قائمة المركز المالي. قائمة الدخل قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة)، كما أن هناك تقارير مالية ومنها:(تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة).

وقد أشارت الأدبيات المحاسبية أنه: " قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأن كلاً منهما، منتج نهائيمن منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية "، لهذا قد لا يتمكن المحلل المالي من معرفة أرقام تلك الحسابات وتفاصيلها، إلا عند الرجوع إلى التقارير المالية المرفقة[1]

إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خللاها توصيل المعلومات إلى الاطراف الخارجية وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمةالدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغييرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية[2]

[1][1]حسين عبد الجليل آل عزوي، التقارير المالية في منشآت الصغير، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015 ، ص 57

[2] كمال الدين الده اروي، المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبة المالية ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ،مصر ، 2008،ص11

القوائم المالية هي أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها المنظمة خلال السنة المالية مرتبة حسب الهدف من إعدادها، فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للمنظمة من حيث المديونية والدائنين وهناك قوائم تقيس صافي الدخل من حيث الإيرادات والمصروفات، واخرى خارجة.[1]

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو القوائم المالية وتتنوع احتياجاتهم؛ لذلك كان لابد من عرض وتبويب القوائم المالية بطريقة مناسبة واستخدام مصطلحات بسيطة ليتمكن هؤلاء المستخدمين من الحصول على هذه الاحتياجات، ومن هؤلاء المستخدمين:[2]

أسواق رأس المال والمساهمين:

إن القوائم المالية ذات دور حيوي فيما يتصل بفعالية القرارات الاقتصادية سواء على مستوى المستثمر الفرد أو على مستوى السوق المالي، ومن هنا تزايد الاهتمام بأن تعكس المحاسبة الواقع العملي من حيث الشرح والتنبؤ بالممارسات المحاسبية المتعلقة بقياس المعلومات وظروف السوق واتخاذ القرارات، وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن أسعار الأسهم في السوق هي انعكاس للمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية، ومن ثم قد تلجأ بعض المنشآت إلى اتباع بعض الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تحسين أوضاع القيمة السوقية لأسهمها بما يساعدها على اجتذاب المزيد من التمويل والاستثمارات.

المقرضون والدائنون التجاريون والموردون الحاليون والمرتقبون:

يتركز اهتمام هذه المجموعة من مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات التي تساعدهم على معرفة ما إذا كانت المنشأة سوف تكون قادرة على مقابلة التزاماتها المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل ومن ثم ينصب اهتمامهم على عاملين هما: الربحية أي مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، والسيولة أي مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات.

العاملون بالمنشأة:

[1] محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد الهيكل المالي و قراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2007، ص41

[2] سامح محمد رضا رياض أحمد، إكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية، رياض، السعودية، 2010، ص ص15،16

يتركز اهتمام العاملين بالمنشأة على المعلومات المالية المتعلقة باستقرار وربحية المنشأة واستمرارها كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد الخاصة بهم.**الجمهور والعملاء:**

يهتم الجمهور بمدى تأثير المنشأة على المجتمع والأفراد حيث تسهم المنشآت في الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة، كما يهتم العملاء بالمعلومات المالية المتعلقة باستمرارية المنشأة في عرض السلعة أو في توفير خدمات ما بعد البيع في صورة صيانة وإصلاح وتساعد البيانات المالية المنشورة للجمهور والعملاء في توفير معلومات عن اتجاهات المنشأة والتطور في انشطتها.

الهيئات الحكومية:

تهتم الهيئات الحكومية بالمعلومات المالية للمنشآت المختلفة للعديد من الأهداف منها تحديد السياسات الضريبية وبهدف المساعدة في وضع الخطط الاقتصادية على المستوى القومي، كما تهتم بطريقة محاسبة المنشآت المختلفة عن المنح والمساعدات الحكومية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية. وتتعدد القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، ومن أمثلة هذه القرارات ما يلي:

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأحد الاستثمارات.
- تقييم علاقات الوكالة، أي العلاقة بين حملة الأسهم والإدارة وإمكانية مساءلة الإدارة؛
- تقييم مقدرة المنشأة على دفع وتقديم المزايا المختلفة للعاملين؛
- تقييم الضمانات المقدمة من المنشأة للحصول على القروض؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات؛
- تنظيم أنشطة المنشأة ووضع الخطط المستقبلية لتطويرها؛
- تحديد السياسات الضريبية؛
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية

تتمثل الأهداف فيمايلي:[1]

- تقييم نواحي القوة المالية للمؤسسة وتحديد الربحية؛
- تحديد التوقعات المستقبلية للوحدة؛
- توفر المعلومات لعديد من الأطراف ذات المصلحة (الداخلية والخارجية)؛
- تقديم المعلومات عند الوضع المالي ونتائج المؤسسة.

[1] حكيم شبوطي، إبراهيم علي عباس،مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد الثالث، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018،ص6

المبحث الثاني: القوائم المالية كأداة لتحليل المالي

تعد القوائم المالية من اهم أساسيات التحليل المالي، كونها تعتبر ركيزة او مصدر موثوق للبيانات المؤسسة، تعتبر كمنتج نهائي للمعلومات المالية لدى المؤسسة.

وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث عن مكونات القوائم المالية فيما يلي.

المطلب الأول: الميزانية المالية وحساب النتائج

1. الميزانية المالية

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية. وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين والثاني بالأصول أو للموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول للمؤسسة وحقوقها على الأخرين.[1]

مكونات الميزانية:[2]

اولا: الأصول

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدني يجب إدراجها في الميزانية وهي:

- التثبيتاتغير المادية؛
- التثبيتات المادية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المادية؛
- المخزونات؛
- الأصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن المدينيين الأخرين والأصول الأخربالمماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛

[1] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2007، ص61

[2] الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25مارس 2009العدد 19،ص23

- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينةالإيجابية.

ثانيا: الخصوم

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرة او المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر في حالة مؤسسات والاحتياطات والنتيجة الصافية لسنة المالية والعناصر الأخرى.

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات الأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2. حساب النتائج

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، هل قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات مهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة.[1]

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[2]

3. مكونات حساب النتائج [3]

اولا: المنتوجات

[1] محمد احمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع، الكويت، 1986، ص448

[2] الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25مارس 2009العدد 19،ص24

[3] الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25مارس 2009العدد 19،ص24

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ثانيا:الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المرايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج ووهي:

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

- ❖ الهامش الإجمالي،القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- ❖ منتجات الأنشطة العاديةالمنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- ❖ أعباء المستخدمين؛
- ❖ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ❖ المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- ❖ المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- ❖ نتيجة الأنشطة العادية،
- ❖ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
- ❖ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- ❖ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة،

المطلب الثاني: قائمة التدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة

اولا:قائمة تدفقات الخزينة[1]

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت

[1]دونالد كيسو جيري ويجانت ، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999، صص 247،248

اللجنة FASBالمالية الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية ، والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي:

- ❖ الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة
- ❖ لصفقاتها الاستثمارية ولصفقاتها التمويلية.
- ❖ صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

1. **الأنشطة التشغيلية**[1]

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبرأنشطة استثماريةأو تمويلية وتنشأ التدفقات النقدية من انشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنه تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء) مدينون وأوراق القبض، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائدالقروض وسداد الضرائب.

2. **الأنشطة الاستثمارية**:[2]

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية: المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.

[1] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل النظرية المحاسبة، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004،ص345

[2] احمد نور، المحاسبة المالية قياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي و فقا للمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية،مصر،2003،ص785

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3. الأنشطة التمويلية:

هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة. وتتضمن التدفقات التالية:

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة؛
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل؛
- ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.

ثانيا: قائمة تغيرات الأموال الخاصة[1]

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للمسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموالالمنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع الانخفاض، التسديد.....).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

المطلب الثالث: الملاحق

[1] الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25مارس 2009العدد 19،ص26

الملحق وثيقة تلخيص يعد جزءا من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية.
2. مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها.
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المبحث الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

لتحليل المالي عدة طروق وادوات وأساليب منتظمة والتي تكون ركيزة أساسية لتحليل وعلا حسب معايير،من خلالها نتمكن من معرفة مصادر النشاط المؤسسة ثم إكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تتسبب في عرقلة النشاط المؤسسة، وبهذا يجب ان تكون لدى المؤسسة ميزانية جد دقيقة وواضحة بحيث من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ الاستحقاقية الخصوم السيولة الأصول مع المراجعة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكنها من الملاحظة السريعة التطورات التي تطرأ على عناصرها في الفترات المتتالية.[1]

المطلب الثاني: تحليل بواسطة المؤشرات التوازن المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصيغة الميزانية المالية ابدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على المؤشرات التوازن المالية:

1. **رأس المال العامل**:

هو مجموعة الأموال المتاحة لضمان التشغيل أو دوران فعالية المؤسسة أو استمرارية دفوعاتها الجارية، ويقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات المتداولة، أي الاستثمار في النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الموجودات المتداولة.[2]

ويحسب على طريقتين من اعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية:[3]

1) **من أعلى الميزانية**:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة -الأصول الثابتة

[1]ناصر داديعدون،مرجع سابق ذكره، ص40

[2] حمزة محمد زبيدي،أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع،عمان، 2001،ص174

[3]د.ساجيفاطمة،مطبوعة في مقياس التحليل المالي ،تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر،2016-2017،ص ص25،26

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة -ديون قصيرة الأجل

2.1 **تغيرات رأس المال العامل**:

حالة رأس المال العامل موجب: معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.

حالة رأس المال العامل معدوم: يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى أي: الأصول المتداولة ديون قصيرة الأجل.

حالة رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة يعني أن السيولة النقدية لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات أي الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة.

1. **إحتياجات رأس المال العامل**:

هو المؤشر الثاني من مؤشرات التوازن المالي ويرتبط أساساً بدورة الاستغلال، فنشاط المؤسسة الاستغلالي الذي يتميز بالديناميكية والحركة يفرض عليها البحث عن جزء مكتمل يعالج الجانب السفلي للميزانية ويبرز جوانب تطورها وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

2.1 يحسب إحتياجات رأس المال العامل كالآتي:

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية -النقدية) - (ديون قصيرة الأجل – السلفياتالمصرفية).

2.2 تغيرات إحتياجات رأس المال العامل:

الحالة الأولى:

الاحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

الحالة الثانية:

الاحتياجات من رأس المال العامل > 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

الحالة الثالثة :

الاحتياجات من رأس المال العامل < 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

2. الخزينة

الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل كما تعرف بأنها الفرق بين أثول الخزينة وخصومها.

1.3 تحسب علا الطريقة الآتية:

الخزينة = القيم الجاهزة -السلفيات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل -احتياجات رأس المال العامل.

2.3تغيرات الخزينة

الحالة الأولى:

الخزينة = 0 أى (رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل)

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد،وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

الحالة الثانية: الخزينة >0 (رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل)

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتحميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

الحالة الثالثة:

الخزينة <0 (رأس المال العامل< احتياجات رأس المال العامل)

المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة وإما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية،وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

المطلب الثالث: تحليل المالي بواسطة النسب المالي

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة،وهذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل " 12 نسبة على الأكثر "، وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا.[1]

أنواع النسب المالية:[2]

[1] زغيب مليكة بوشقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 ، ص30

[2] ساجي فاطمة، مرجع سابق ذكره،ص ص30،39

1. **نسب الهيكلة**:

هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى إجمالي الأصول غير الجارية وتنقسم الى عدة نسب نذكر منها

أ. **نسب هيكلة الأصول**:

ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة والوصول، طبيعة نشاط المؤسسة إلى التوازن الأمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز

يمكن توضيح أهم نسب هيكلة الأصول فيما يلي:

نسبة الأصول غير الجارية = (إجمالي الأصول غير الجارية ÷ مجموع الأصول) × 100
نسبة الأصول الجارية = (إجمالى الأصول الجارية ÷ مجموع الأصول) × 100
نسبة قيم الاستغلال = (قيم الاستغلال ÷ إجمالي الأصول الجارية) × 100
نسبة القيم القابلة للتحقيق = (قيم قابلة للتحقيق ÷ إجمالي الأصول الجارية) × 100
نسبة القيم الجاهزة = (قيم جاهزة ÷ إجمالي الأصول الجارية) × 100

ب. **نسب هيكلة الخصوم**:

نجد فيها:

نسبة الأموال الدائمة = (الأموال الدائمة ÷ مجموع الخصوم) × 100
نسبة رؤوس الأموال الجماعية = (رؤوس الأموال الجماعية ÷ مجموع الأموال الدائمة) × 100
نسبة الديون طويلة الأجل = (الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأموال الدائمة) × 100
نسبة الديون قصيرة الأجل = (ديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم) × 100

2. **نسب التمويل**:

يمكن توضيح أهم نسب التمويل فيما يلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية) × 100

نسب السيولة:

يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند ميعاد استحقاقها دون ان تتعرض لأي مشكلة مالية

ويتم حسابها علا ثلاث مستويات نذكر منها:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الخاصة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) ÷ ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة – الديون قصيرة الأجل

2. **نسب التسيير "النشاط"**:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم،وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن.

ونجد فيها ما يلي:

نسبة دوران الحقوق = رقم الأعمال بدون رسم ÷ (زبائن + أوراق القبض)

نسبة دوران الموردون = مشتريات السنة الدفع÷ (موردون + أوراق الدفع)

معدل دوران البضائع = تكلفة شراء بضاعة مباعة ÷ متوسط المخزون

معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء مواد ولوازم مستعملة ÷ متوسط المخزون

معدل دوران المنتجات المنجزة = تكلفة انتاج المنتجات المباعة ÷ متوسط المخزون

متوسط المخزون = مخزون أول مدة ـ مخزون آخر مدة

علما أن [المدة = (1: المعدل) × 360]

3. **نسب المردودية "الربحية"**:

المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها وبين مختلف الوسائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار،ومن أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية،البشرية،المالية. ويقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد.

ونجد فيها النسب التالية:

نسبة مردودية الأصول = (النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول) × 100

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) × 100

نسبة ربحية النشاط = (النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي) × 100

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا اليه في هاذا الفصل من مفاهيم القوائم المالية و أنواعها و مدى أهدافها في المؤسسات الإقتصاديةوكذلك طرق تحليلها كمؤشرات التوازن و نسب المالية، استنتجنا أن القوائم المالية تلعب دورا هاما وبارزا في المؤسسة كتوفير المعلومات و قدرة علا معرفة البنية المالية للمؤسسة، و كذلكاستنتجنا أن للمؤشرات التوازن و نسب المالية دورا هاما في التحليل القوائم المالية للمؤسسة، أنها تساعد في تطوير العمل وتكوين تصور الدقيق عن أداء المؤسسة وعيوبها و مميزاتها مما يسهل من رؤية المشكلات وسرعة حلاها و تخطي المتاعب،وهاذا ما سيتم التطرق اليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث :دراسة ميدانية في مؤسسة انتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم

تمهيد:

تطرقنا في الفصلين السابقين إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتدقيق بصفة عامة والتدقيق الداخلي بصفة خاصة، حيث يعتبر أداة إدارية لا يمكن الاستغناء عنه لما يقدمه للمؤسسة من معلومات وكذلك تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية.

ومن خلال هذا ارتأينا إسقاط المفاهيم النظرية على أرض الواقع، وقمنا بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة ذات الأسهم وهي مؤسسة وطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء المختصرة في EDIMCO سابقا أما حاليا DMC بولاية مستغانم، فوجود التدقيق الداخلي في المؤسسة ضرورة حتمية،

ومن خلال هذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء DMC – مستغانم

المبحث الثاني: مصالح للمؤسسة وأهدافها

المبحث الثالث:تحليل قوائم مالية للمؤسسة

المبحث الاول: التقديم العام لمؤسسة انتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم

المطلب الاول: نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة

هي مؤسسة انتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم DISTRIBUTIONMATÉRIAUXCOMMUNICATIONتم انشائها بتاريخ 25 سبتمبر 1984 كان هذا بمقتضي قرار وزاري رقم 5280/ م ع / م ق، بسجل تجاري رقم: 00/ 078211789927، مقرها الرئيسي في سيدي العجال بلدية صيادة حيث يقدر برأس مالها يقدر بـ: 000000 250دج وهذا ما يجعلها تعد من مؤسسة الكبيرة.

ان مؤسسة DIVINDUS DMC تمثل 37 سنة خبرة في مجال البناء والتشييد والتهيئة العمرانية وتوزيع مواد البناء، لقد تم تطوير شبكة التوزيع للشركة وهذا من خلال الفترة الممتدة من 1985 الى 1990 عن طريق فتح منافذ توزيع في عدة مناطق، تم تحويل مؤسسة انتاج وتوزيع مواد البناء لتأخذ شكل شركة ذات أسهم بمقتضى القرار رقم 30/ 36 الصادر في:

17/ 01 /1996، يقوم على تسير الشركة 170 عامل يتوزعون على ثلاثة فروع (سيديالعجال، عين تادلس، سيدي فلاق).

من اهم موردها مركب الحجار الحديد والصلب بعنابة الذي يزودها بالحديد الصلب ومصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)، تعتبر شركة كوسيدار المنافسة المباشر في مجال البناء والتشييد ومؤسسة الخزف ببلدية السوافلية.

وتقدم معلومات عن التالية:

رقم هاتفها هو: 045434869

الفاكس: 04543402 – 045434313

البريد الالكتروني: Email: edimcomodtaganem@yahoo.com

الموقع الالكترونيWWW.EDIMCMOSTAGANEM.DZ:

مطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

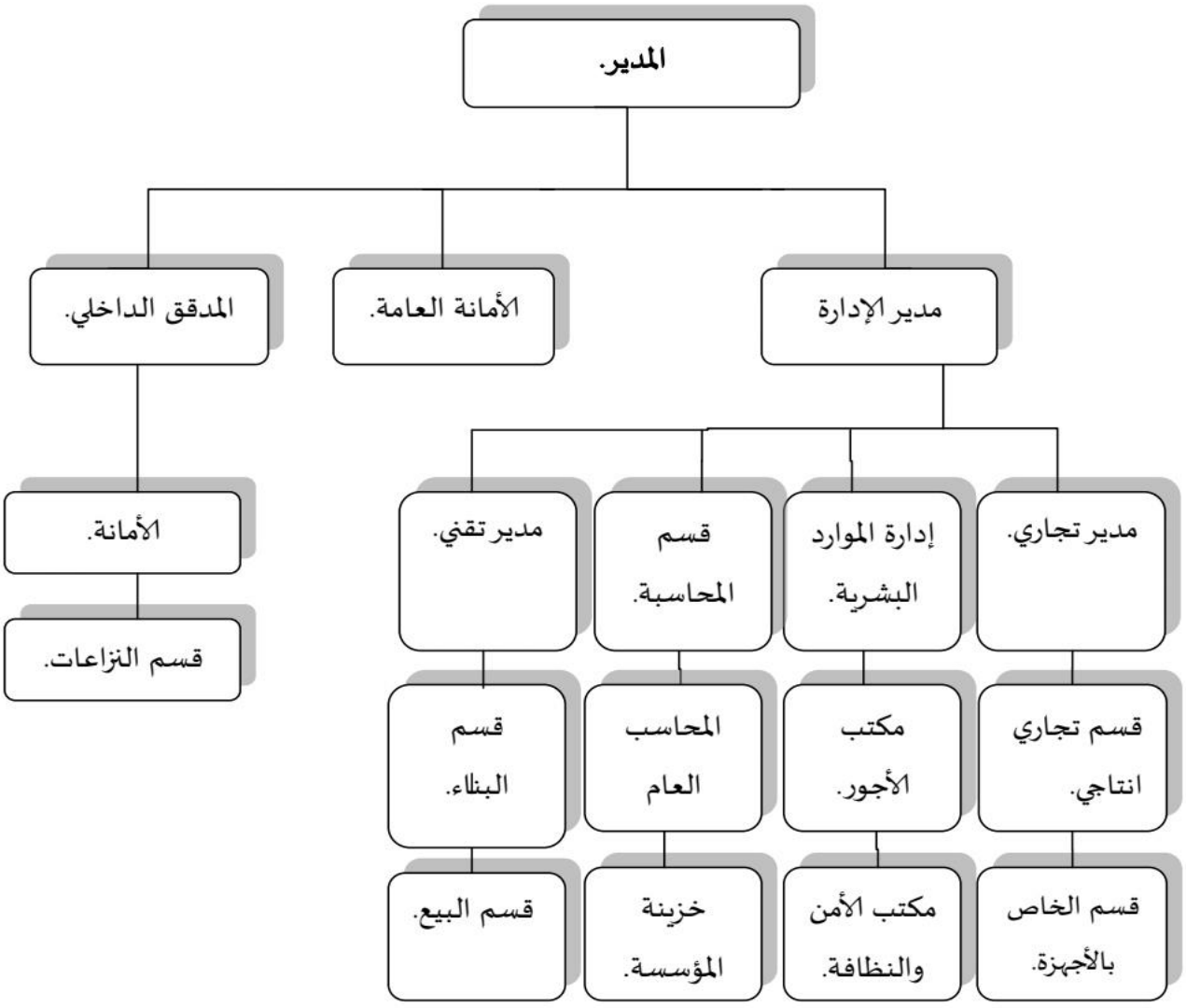

شرح الهيكل التنظيم

•المدير: يمثل أعلى سلطة في الهرم التنظيمي ومن مهامه

تسيير الشركة والاشراف عليها.

-متابعة المصالح والاقسام التي تقع تحت سلطته

- تحويل التقارير الواردة من المصالح والاقسام واتخاذ القرارات الهامة والمناسبة .

-تسيير ومراقبة رؤساء المصالح التابعة للإدارات الأخرى

الأمانة:

تقوم هذه الاخيرة بالمهام التالية :

- مساعدة المدير في تدبير شؤونه وتنظيم أعماله.

- تحويل التقارير من المصالح إلى المدير .

-ضبط الاستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المدير وإبلاغه بذلك .

المراجع الداخلي: تقوم المراجع الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لخدمة والإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي يعمل بكفاءة ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة من خلال منع الغش والانحراف عن السياسات الموضوعية.

الإدارة المالية: هي المسؤولة عن المصلحة المالية وتعتبر هذه الاخيرة مركزية في مؤسسة توزيع مواد البناء

حيث تتفرع هذه المصلحة إلى :

الأمانة: تقوم بمساعدة مدير المالية .

•قسم النزاعات: يهتم بالجانب القانوني للمؤسسة يقوم أيضا بحل النزاعات القانونية.

•قسم المحاسبة: يقوم المحاسب بمختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات التي تقوم بها الشركة (عملية الشراء، البيع، التنازل، التحصيل، التسديد...) كذلك يمسك اليوميات حسب الحاجة إليها،

-وينقسم هذا القسم إلى فرعين: فرع محاسب عام وفرع الخزينة. حيث المحاسب اولى في هذه شركة

-يقوم بالعمل الذي يقوم بها المحاسب العام والعمل الذي يقوم فرع الخزينة .

▪قسم إدارة الموارد: تهتم بالعاملين بالشركة يتكون هذا القسم من :

▪مكتب الإدارة والجماعات المحلية: يهتم بالضمان الاجتماعي للعامل ودراسة الوضعية الصحية وهي متعلقة بالعامل من يوم بدايته للعمل إلى غاية تقاعده.

▪مكتب الأجور: يقوم بدراسة أيام العمل ومجموع العمال والغيابات ويحدد الأجر اللازم الذي يتم دفعه لكل عامل .

▪مكتب النظافة والأمن: يهتم هذا المكتب بنظافة ملابس عمل العاملين بالمحافظة على امن المؤسسة محافظة على ممتلكات الوحدة ومراقبة حركة العمال والبضائع

المدير التقني: هو المسؤول عن ممتلكات الوحدة وفرعت هذا القسم إلى :

▪قسم البناء: في هذا القسم يوجد مكتب تقني يهتم بالتخطيط للمشروع أي كمية المواد اللازمة للبناء وهناك مكتب آخر يقوم بتنفيذ ما قد خطط له .

▪قسم البيع: يوجد به مكتب مكلف ببيع ما تم انتاجه ويقوم بشراء الأراضي من اجل البناء

-4المدير التجاري: نجد به :

•القسم التجاري: يقوم بشراء وبيع مواد البناء داخل المؤسسة وذلك ببيعها إلى المدير التقني وأيضا يقوم هذا القسم بالبيع خارج المؤسسة .

•قسم الإنتاج: يقوم هذا القسم بالإنتاج .

•قسم الصيانة: يتكفل هذا الأخير بصيانة الآلات والمعدات التي تستخدم في نشاط المؤسسة .

المبحث الثاني: مصالح للمؤسسة وأهدافها

المطلب الأول : مهام المؤسسة

تتولى المؤسسة مهام تسويق مواد البناء والإسمنت والصلب، الخشب المنتجات الخشبية والبلاط وكذلك منتجات التدفئة ... إلخ، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية إضافة إلى مهمة مؤسسة الرئيسية في الإنتاج، البيع والتوزيع إضافة اللمسة المحلية على المنتوج وترقيته إلى مصاف المنتوج العالمي وضع القوانين والبرامج وإشرافها على كل الوحدات التابعة لها قانونيا.

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة

العمل على الدخول في الأسواق الدولية مسلحة المستخدمين، مؤسسة بيع وتوزيع مواد السناء EDINEO إن أهم هدف للمؤسسة هو البقاء والاستمرار، وتتراوح أهداف المؤسسة بين أهداف اقتصادية واجتماعية وتتمثل فيما يلي:

أ. **الأهداف الاقتصادية**:

وتتلخص فيما يلي: "

- العمل على تحقيق عائد مناسب على رأس المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية والمهارات الفنية للعمال العمل على تلبية رغبات الزبائن عن طريق إنجاز طلبياتهم في أقل قدر ممكن.
- محاولة الغاءالاحتكار والمضارية في الأسواق الوطنية والذي يعتبر الهدف الأساسي وراء تأسيسها؛
- العمل على زيادة قدرتها تنافسية من خلال إرضاء عملائها؛
- العمل على طلبيات الزبائن وانجازها في اقل وقت ممكن؛
- العمل على تحقيق أرباح من راس مال المستثمر عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المالية والبشرية؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية من خلال تمويل الخزينة الوطنية عن طريق الضرائب؛

ب. **الأهداف الاجتماعية**:

وتتمثل في:

- تلبية احتياجات السوق الوطني والاستغناء عن الاستيراد من الخارج خاصة إذا علمنا أنه بالعملة الصعبة
- ومن ثم تصدير الفائض الذي يكون بدوره موردا للعملة الصعبة؛
- رفع المستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم وتكوينهم ورفع مستواهم المهني؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وفي تمويل الحزينة العمومية؛
- المساهمة في امتصاص الطاقة عن طريق فتح أبواب التوظيف أمام الشباب.

المبحث الثالث: تحليل قوائم مالية للمؤسسة

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حساب نتائج

الفرع الأول : عرض ميزانية مالية للمؤسسة

1. عرض جدول الأصول

جدول رقم(1): عرض الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة

الأصول	2022			2021
البيان	المبالغ	إهتلاكاتومؤونات	صافي	صافي
صول غير جارية	//	//	//	//
فارق بن الاقتناء	//	//	//	//
التثبيتات المعنوية	1121466.4	489652.71	631813.89	159002
التثبيتات العينية	429035018.5	256694716.9	172340301.6	218293778.81
أراضي	33228939.98		33228939.98	33228939.98
مباني	112337831.21	49718989.45	62818841.76	953534.93
تثبيتات عينية أخرى	283470247.31	206975727.45	76494519.88	182113303.9
التثبيتات الممنوح امتيازها	//	//	//	//
التثبيتات الجاري	//	//	//	//

إنجازها				
التثبيتات المالية	13506304.44	//	13506304.44	818600
سندات موضوعة	//	//	//	//
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	800000	800000	//	800000
سندات أخرى مثبتة	//	//	//	//
قروض وأصول مالية أخرى جارية	12706304.44	//	12706304.44	18600
ضرائب مؤجلة على الأصل	15424644.63	//	15424644.63	16553851.49
حساب ارتباط خارج الوحدة	78973804.62	//	78973804.62	65000000
مجموع الأصول غير الجارية	**538061238.59**	**257984369.61**	**280076868.98**	**298825232.3**
أصول جارية	//	//	//	//
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	397350697.94	178223.46	39717247.48	382958240.3
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	//	//	//	//
الزبائن	330164125.24	2252964.78	327911160.46	177801991.92

المدينون الآخرون	367216381.17	//	367216381.17	351739855.64
الضرائب وما شابهها	4258985.02	//	4258985.02	15582468.68
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	//	//	//	//
الموجودات وما شابهها	//	//	//	//
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	//	//	//	//
الخزينة	391991.47		391991.47	14414701.25
مجموع الأصول الجارية	**1099382180.84**	**2431188.24**	**1096950992.6**	**942497257.70**
المجموع العام للأصول	**1637443419.43**	**260415557.85**	**1377027861.58**	**1241322490**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. عرض جدول الخصوم

جدول رقم(2): عرض الميزانية المالية جانب الخصوم للمؤسسة

البيان	2022	2021
رؤوس الأموال الخاصة	//	//
رأس مال تم إصداره	//	//
رأسمال غير مستعان به	//	//
علاوات	//	//
احتياطات	//	//
فوارق إعادة التقييم	//	//
نتيجة صافية	12432432.92	39826581.12
رؤوس أموال خاصة أخرى	//	//
حسابات الإرتباط بين المؤسسات	566796712.2	544173859.6
مجموع رؤوس الأموال	**579229145.12**	**584000440.74**
الخصوم غير الجارية	//	//
قروض وديون مالية	291644409.4	291644409.4
ضرائب (مؤجلة ومرصود ل)	//	//
ديون أخرى غير جارية	//	//
مؤوناتومنتجات ثابتة مسبقا	2562128.7	6905232
مجموع الخصوم غير الجارية	**294206538.1**	**298549641.4**
خصوم جارية	//	//
موردون وحسابات ملحقة	441530293.5	335591547.04
ضرائب	36518935.63	17105951.48
ديون أخرى	25542949.23	6073667.29
خزينة الخصوم	//	1242.14
مجموع الخصوم الجارية	**503592178.36**	**358772407.95**
مجموع عام للخصوم	**1377027861.58**	**1241322490**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : إعداد جدول حساب النتائج

جدول رقم(3): عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة

البيان	2022	2021
رقم الأعمال	287464448.47	669547486
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعةوالمنتجات قيد التصنيع	216977288.83	199828796.24
الإنتاج المثبت	//	//
إعانات الاستغلال	669999.78	1568999.46
1) إنتاج السنة المالية	**505111737.08**	**870945263.7**
المشتريات المستهلكة	393293857.25	696552369.97
الخدمات الاخرى والاستهلاكات الأخرى	11792669.59	9825740.64
2) استهلاك السنة المالية	**405086526.84**	**706378110.61**
3) القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	**100025210.24**	**164567153.09**
أعباء المستخدمين	61499742.13	93792027.7
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	3733404	9088414.32
4) إجمالي فائض الاستغلال	**34792064.11**	**61686711.07**
المنتجات العملياتية الأخرى	360484.48	1192006.72
الأعباء العملياتية الأخرى	299448.1	4669002.25

المخصصات للإهتلاكاتوالمؤونات وخسارة القيمة	21255553.5	25145008.34
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	//	8296742.75
5) النتيجة العملياتية	**13597546.99**	**41361449.95**
المنتجات المالية	//	//
الأعباء المالية	//	//
6) النتيجة المالية	**//**	**//**
7) النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	**13597546.99**	**41361449.95**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	//	//
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	1165114.07	1534868.83
مجموع منتجات الأنشطة العادية	505472221.56	880434013.17
مجموع أعباء الأنشطة العادية	493039788.64	840607432.05
8) النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**12432432.92**	**39826581.12**
عناصر غير عادية (منتجات)	//	//
عناصر غير عادية (أعباء)	//	//
9) النتيجة غير العادية	**//**	**//**
10) صافي نتيجة السنة المالية	**12432432.92**	**39826581.12**

المصد: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

الفرع الأول : الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (4): الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2021

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير الجارية	280076868.98	رؤوس الأموال الخاصة	579229145.12
الأصول الجارية	1096950992.60	الخصوم الغير الجارية	294206538.70
		الخصوم الجارية	503592178.36
المجموع	1377027861.58	المجموع	1377027861.58

الجدول رقم (5): الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2022

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وتائق المؤسسة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير الجارية	298825232.3	رؤوس الأموال الخاصة	4584000440.7
الأصول الجارية	942497257.79	الخصوم الغير الجارية	0298549641.4
		الخصوم الجارية	358772407.95
المجموع	1241322490.09	المجموع	1241322490.09

الفرع الثاني: التحليل الأفقي و العمودي للميزانية المالية المختصرة

جدول رقم(6): تحليل الأفقي للميزانية المختصرة لمؤسسة

البيانالأصول	2022	2021	التغير	نسبة التغير%
الأصول غير جارية	280076868.98	298825232.3	-18748363,32	-6.2%
الأصول الجارية	1096950992.6	942497257.70	154453734,9	16.39%
الأموال الخاصة	579229145.12	584000440.74	-4771295,62	-0.82%
الخصوم الغير الحارية	294206538.1	298549641.4	-4343103,3	-1.45%
الخصوم الجارية	503592178.36	358772407.95	144819770,4	40.36%
مجموع الميزانية	1377027861.58	1241322490	135705371.58	10.93%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وتائق المؤسسة

جدول رقم (7): تحليل العمودي للميزانية المختصرة لمؤسسة

الأصول	2022	%	2021	%
الأصول الغير الجارية	280076868.98	20.34	298825232.3	24.07
الأصول الجارية	1096950992.6	79.66	942497257.70	75.93

مجموع الأصول	1377027861.58	100	1241322490	100
الخصوم	2022	%	2021	%
الأموال الخاصة	579229145.12	42.06	584000440.74	47.05
خصومالغير الجارية	294206538.1	21.37	298549641.4	24.05
خصوم الجارية	503592178.36	36.57	358772407.95	28.9
مجموعالخصوم	1377027861.58	100	1241322490	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثالث: حساب الميزانية الوظيفة

الجدول رقم 8: الميزانية الوظيفة

البيان	2021	2022
الاستخدامات الثابتة (الأصول الجارية)	298825232.30	280076868.98
الأصول الاستغلال (المخزونات،الزبائن، الضرائب)	576342700.9	729342620
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	351739855.64	367216381.17
مجموع خزينة الأصول	14414701.25	391991.41
الموارد الثابتة (الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية)	882550082.2	828435683.2
الخصوم المتداولة الاستغلال (الموردون، الحسابات الملحقة، الضرائب)	352697498.5	478049229.1

الخصوم المتداولة خارج الاستغلال (ديون الأخرى)	6073667.29	25542949.23
مجموع خزينة الخصوم	1245.14	0

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الرابع: تحليل نسب مؤشرات التوازن المالي

جدول رقم (9): تحليل نسب مؤشرات التوازن المالي

بيان	العلاقة	2021	2022
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	الموارد الثابتة – استخدامات الخاصة	583724849.9	548358814.3
رأس المال الخاص	الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية	569311390.7	4595771537
احتياجات رأس المال العامل	الأصول المتداولة -الخصوم المتداولة ماعد الخزينة	285175208.4	299152276.2
الخزينة	خزينة الأصول – خزينة الخصوم	14413459.11	391991.47

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

1) رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

نلاحظ ان في كلتا السنتين ان رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الصفر مما بعني ان قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي ان الموارد الثابتة موات كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة،وهذا مبدئيا يعطي امان لمؤسسة

2) رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ من جدول السابق رأس المال العامل الخاصة موجب في السنة الأولى والسنة الثانية وهذا يدل على ان الأموال الخاصة للمؤسسة قد غطت جميع الأصول الغير الجارية مع وجود فائض بقيمة معتبرة

3) احتياجات راس المال العامل:

نلاحظ من خلال الجدول في السنة 2021 ان احتياجات رأس المال العامل أكبر من الصفر وهذا يعنى ان المؤسسة بحاجة الى رأس مال عامل قدره (569311390.7دج)، وفي سنة 2022 نلاحظ ان راس المال العامل اقل من الصفر مما يعنى انه لا يوجد احتياج في راس المال

4) الخزينة: حجم الخزينة في السنوات 2021-2022 موجبة هذا يدل على ان المؤسسة تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال باستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي في التمويل.

بيان	العلاقة	2021	2022
نسب التداول	الأصول / الخصوم غير الجارية	3.2	3.7
نسب السيولة السريعة	(الأصول الجارية-المخزون) / الخصوم الجارية	1.2	1.4
نسب النقدية	الموجودات وما يماثلها / الخصوم الجارية	0.8	0.6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الخامس: حساب نسب المالية

1) حساب نسبالسيولة

جدول رقم (10):تحليل نسب السيولة

تعليق:

1. التداول:

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول أكبر من واحد والاستمرار في الزيادة في السنة الموالية. فهذا يعتبر مؤمنًا جدًا بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد في التزاماتها وأن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية في سنتين.

2. نسبة السيولة السريعة:

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسة حافظت على نسبة متقاربة للسيولة السريعة بين 2021 و2022. ففي المقابل، كل دينار من الخصوم يوجد 1.4 دينار من الأصول السريعة التحويل، التي تكون نقدية، مقابل 1.2 في عام 2021. وهذا يدل على أن المؤسسة مؤمن جدًا، حيث أن الأصول الصريحة التحويل تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

3. نسب النقدية:

نلاحظ أن نسبة سيولة النقدية انخفضت في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. حيث كانت تتوفر المؤسسة في سنة 2021 على سيولة نقدية قدرها 0.8 دينار لكل دينار من الخصوم الجارية، وفي سنة 2022 بلغت النقدية المؤثرة 0.6 دينار مقابل كل دينار. وهذا يعتبر مؤشر سيء للمؤسسة، لأن النسبة المقبولة تتراوح بين 0.75 إلى 1.

2) حسابالنسب الهيكلة

جدول رقم 11 تحليل النسب الهيكلة

بيان	علاقة	2021	2022
نسبة التمويل الخارجي الأصول	(الخصوم الجارية + الخصوم الغير الجارية) /اجمالي الاصول	0.53	0.58
نسبة المديونية الكاملة	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / الأصول الخاصة	1.13	1.34
نسبة المديونية قصيرة الاجل	الخصوم الجارية / الأموال الخاصة	0.62	0.87

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تعليق

1. نسبة التمويل الخارجي للأصول:

تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير المتزايد من اعتمادها على الملك. نسبة سنة 2021 تقدر نسبة القرض بـ 0.53، أما في سنة 2022 تقدر بـ 0.55. مما يتضح أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية.

2. نسبة المديونية الكاملة:

نلاحظ أن في سنتين 2022 و2021، نسبة تقدر بواحد، وهذا يقارن بمقياس وضعه المحللون وهو من 90% إلى 100%، أي واحد نقطتين واحد. وبناءً على ذلك يمكن القول إن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين اعتمادات على الأموال الغير وأموال الخاصة.

3. نسبة المديونية قصيرة الأجل:

من خلال تحليل والمقارنة، نلاحظ أن النسبة قريبة من واحد ونلاحظ زيادة في سنة 2022 بنسبة 0.87، أي 87%. وهذا يدل على أن المؤسسة تتجه نحو الاعتماد على الخصوم الجارية لتعويض جزء من الأموال الخاصة

3) حساب نسب النشاط

جدول رقم (12): تحليل نسبة النشاط

بيان	العلاقة	2021	2022
معدل الدورات اجمالي الأصول	رقم الاعمال / اجمالي الأصول	0.57	0.21
معدل الدورات الأصول الغير الجارية	رقم الاعمال / الأصول الغير الجارية	2.24	1.02
معدل الدورات الأصول الجارية	رقم الاعمال / الأصول الجارية	0.71	0.26

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تعليق:

1. معدل دوران الإجمالي للأصول:

يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في الأصول للمؤسسة قد دار 0.54 مرة تقريبًا خلال سنة 2021. أو يعبر عنه أن كل دينار مستثمر حقق رقم أعمال قدره 0.54 دينار. من الواضح أن المعدل المذكور ينخفض في سنة 2022، وهذا ما يعني أن الكفاءة الإدارية في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور طفيف.

2. معدل دوران الأصول غير الجارية:

لاحظنا في الجدول أن رقم الأعمال كان سببًا في انخفاض معدل دوران الأصول، حيث كل دينار مستثمر في تلك الأصول قد ساهم في تحقيق رقم أعمال قدره 1.02، في المقابل 2.24 في السنة السابقة. ومن أسباب هذا الانخفاض هو انخفاض في رقم الأعمال للمؤسسة.

3. معدل دوران الأصول الجارية:

لاحظنا في الجدول السابق أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 0.26 ليحقق رقم أعمال بقيمة 0.26 دينار. وهو معدل يبدو أنه أقل من مثيله في السنة السابقة، حيث بلغ في سنة 2021 العدد 0.71 مرة، مما يعني أن الأصول كانت سببًا في انخفاض معدل دوران الإجمالي للأصول.

4) نسب الربحية

جدول رقم(13) :حساب نسب الربحية

البيان	2022	2021
فائض الاستغلال	34792064,11	61686711,07
رقم الأعمال	287464448,5	669547468
نسبة فائض الاستغلال	**0,12**	**0,09**
نتيجة الاستغلال	13597546,99	41361449,95
رقم الأعمال	287464448,5	669547468
نسبةنتيجة الاستغلال	**0,05**	**0,06**
النتيجة العادية قبل الضرائب	13597546,99	41361449,95
رقم الأعمال	287464448,5	669547468
نسبة النتيجة الجارية للإستغلال	**0,05**	**0,06**

المصدر : من اعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

لاحظنا من خلال الجدول نسب الربحية كلها موجبة وهذا راجع الى زيادة رقم الأعمال وهذا مؤشر إيجابي عن أداء المؤسسة.

5) نسب المردودية

جدول رقم (14) :حساب نسبالمردودية لمؤسسة اينوف مستغانم

البيان	**2022**	**2021**
نتيجة الإستغلال	13597546,99	41361449,95

اجمالي الأصول	1377027861.58	1241322490
المردودية الاقتصادية	**0.01**	**0,03**
النتيجة الصافية	12432432.92	39826581.12
الأموال الخاصة	579229145.12	584000440.74
المردودية المالية	**0,02**	**0.07**

المصدر : من اعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

لاحظنا من خلال الجدول أن نسب المردودية كلها موجبة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة ربح.

خلاصة:

لاتخاذ قرارات مالية سليمة و تحقيق الأهداف المستقبلية المسطرة ، يجب عليه ان يعتمد في تحليله على عدة أدوات و طرق ، نذكر منها مختلف المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، و ذلك من خلال تخليل رؤوس الأموال العامة و بالإضافة الى تحليل الخزينة ومختلف المعطيات المالية لتعطي قراءة صحيحة لوضعية المالية للمؤسسة .

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا اليه في بحثنا ،فإنه هنالك اهتمام كبير من قبل المؤسسات التي ترتكز كثيرا على التحليل المالي ،لكونه أمرا ضروريا ،حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات اللازمة من أجل تحقيق أهداف المسطرة. فالتحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة يهدف الى حصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في فترة ماضية و حاضرة ، و توقع على ما يكون في المستقبل ، كونه أداة تهتم لدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي دقيق و واضح للعناصر هذه القوائم.

_النتائج الفرضيات

_يعتمد التحليل المالي على نواتج القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ أي قرار الى بعد انتهاء من إنجازها.

_النتائج التحليل المالي من أهم المعطيات التي تمكن من المحللين من اتخاذ القرارات المناسبة.

_النتائج النظرية:

_يعتبر التحليل المالي من أهم الركائز الفعالة لاتخاذ القرارات المالية و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

_لمحافظة المؤسسة على بقائها و استمراريتها لتحقيق أهدافها المسطرة تعتمد كليا علا التحليل المالي.

_القوائم المالية ركيزة من أهم الركائز التي يعتمد عليها المحلل في عملية التحليل المالي.

_النتائج التطبيقية

_من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء بمستغانم استخلصنا أهم النتائج و هي:

_لاحظنا ان رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب وعليه فإن مؤسسة في حالة توازن مما يعطي أمان للمؤسسة.

_لاحظنا ان رأس مال العامل الخاص موجب و هذا ما يدل علا ان الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي أصولها الثابتة.

_كما تم ملاحظة أناحتياجات رأس المال العامل موجب و أكبر من الصفر مما يدل على أن المؤسسة بحاجة الى رأس مال عامل في سنة 2021 ،أما في سنة الموالية لا تحتاج الى رأس المال العامل.

_لاحظنا أن الخزينة موجبة فهاذا يدل على أن المؤسسة لديها مبالغ تمكنها من تغطية إحتياجات الدورة.

_بالنسبة لسيولة المؤسسة جيدة هاذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.

_لاحظنا أن في النسبة الهيكلة متذبذبة نوعا ما ،هاذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية إحتياجاتها المالية.

_لاحظنا أن نسب النشاط المؤسسة جيدة نوعا ما هاذا ما يدل على أن الحالة المؤسسة جيدة.

_كما لاحظنا أن نسبة المردودية موجبة و هاذا ما يدل على أن المؤسسة حققت المردودية المراد تحقيقها.

_لاحظنا أن نسب الربحية المؤسسة موجبة هاذا يدل على ان المؤسسة استطاعت تحقيق صافي الربح من خلال المبيعات و قدرتها على التحكم في مصاريفها.

_التوصيات الدراسة

_من خلال دراستنا لجوانب موضوعنا توصلنا الى التوصيات التالية:

_ضرورة إعتماد مؤسسة انتاج و التوزيع المواد البناء مستغانم على مختلف النسب و المؤشرات التوازن المالي لتسهيل إتخاذ مختلف القرارات المالية للمؤسسة.

_ضرورة إعتمادها على إستعانة بنسب المردودية و المديونية لتحديد إحتياجات دورة النشاط و من ثم إتخاذقرارت التمويل بإعتماد على الأموال الدائمة أو الديون القصيرة الأجل.

_إعادة التحصيل المؤسسة لديونها و إعادة إستغلالها.

_إعطاء الأولوية للتحليل المالي و المعلومات المالية لكونها أساس لتحقيق أهداف المؤسسة.

_و أخيرا تشجيع الباحثين على إجراء مزيد من الدراسات خول التحليل المالي من أجل التوسع و إثراء بشكل أكثر.

_أفاق الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجهزنا عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صدفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي يمكن أن تكون مواضيع للبحوث ودراسات سابقة

_دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

_دور التحليل المالي في تحديد المسار الإقتصادي للمؤسسة.

_ أهمية النتائج التحليل المالي بنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب

- احمد نور، المحاسبة المالية قياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي و فقا للمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية،مصر،2003.
- حسين عبد الجليل آل عزوي، التقارير المالية في منشآت الصغير، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
- حمزة محمد زبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- دونالد كيسو جيري ويجانت ، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999.
- رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط1،عمان الأردن،.2000 .
- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل النظرية المحاسبة، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، .
- زغيب مليكة بوشقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.
- سامح محمد رضا رياض أحمد، إكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية، رياض، السعودية، 2010.
- كمال الدين الده اروي، المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، مصر،2008
- محمد احمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع، الكويت، 1986.
- محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد الهيكل المالي و قراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر،2007.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي ،التحليل المالي،ط1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر،2022 .
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، دار مستقبل للنشر، 2000.

- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير :تحليل المالي، دار المحمدية الجزائر،1998.
- وليد الناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي،ط1،مؤسسة الوراق للطبع و توزيع،2004 .
- وليد عمار، أساسيات في إدارة المالية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997 .
- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة،الدنمارك،2007.
- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة،عمان،2000،

2. **مذكرات ماجستر:**

- د. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي ،تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر،2016-2017.
- محمد الصالح عواشريه، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005-2006.

3. **المجلات العلمية:**

- حكيم شبوطي، إبراهيم علي عباس،مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد الثالث، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018.

4. **النصوص القانونية**

- الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية، ا لمؤرخ في 25مارس 2009العدد 19،ص23،24،26.

الـمـلـحقــا ت

الملحق رقم (1) : ميزانية الأصول

DMC MOSTAGANEM

Exercice 2022

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		1 121 466,40	489 652,71	631 813,69	159 002,00
Immobilisations corporelles		429 035 018,50	256 694 716,90	172 340 301,60	216 293 778,81
Terrains		33 226 939,98		33 226 939,98	33 226 939,98
Bâtiments		112 337 831,21	49 718 989,45	62 618 841,76	953 534,93
Autres immobilisations corporelles		283 470 247,31	206 975 727,45	76 494 519,86	182 113 303,90
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		13 506 304,44		13 506 304,44	818 600,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		800 000,00	800 000,00		800 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		12 706 304,44		12 706 304,44	18 600,00
Impôts différés actif		15 424 644,63		15 424 644,63	16 553 851,49
Compte de liaison inter-unités		78 973 804,62		78 973 804,62	65 000 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		538 061 238,59	257 984 369,61	280 076 868,98	298 825 232,30
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		397 350 697,94	178 223,46	397 172 474,48	382 958 240,30
Créances et emplois assimilés					
Clients		330 164 125,24	2 252 964,78	327 911 160,46	177 801 991,92
Autres débiteurs		367 216 381,17		367 216 381,17	351 739 855,64
Impôts et assimilés		4 258 985,02		4 258 985,02	15 582 468,68
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		391 991,47		391 991,47	14 414 701,25
TOTAL ACTIF COURANT		1 099 382 180,84	2 431 188,24	1 096 950 992,60	942 497 257,79
TOTAL GENERAL ACTIF		1 637 443 419,43	260 415 557,85	1 377 027 861,58	1 241 322 490,09

الملحق رقم(2) : ميزانية الخصوم

DMC MOSTAGANEM
Exercice 2022

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		12 432 432,92	39 826 581,12
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Compte de liaison inter-unites		86 857 513,88	38 206 958,88
Comptes de liaison transfert des capitaux		479 939 198,32	505 966 900,74
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		579 229 145,12	584 000 440,74
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		291 644 409,40	291 644 409,40
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 562 128,70	6 905 232,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		294 206 538,10	298 549 641,40
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		441 530 293,50	335 591 547,04
Impôts		36 518 935,63	17 105 951,48
Autres dettes		25 542 949,23	6 073 667,29
Tresorerie passif			1 242,14
TOTAL PASSIFS COURANTS III		503 592 178,36	358 772 407,95
TOTAL GENERAL PASSIF		1 377 027 861,58	1 241 322 490,09

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (3) : جدول حساب النتائج

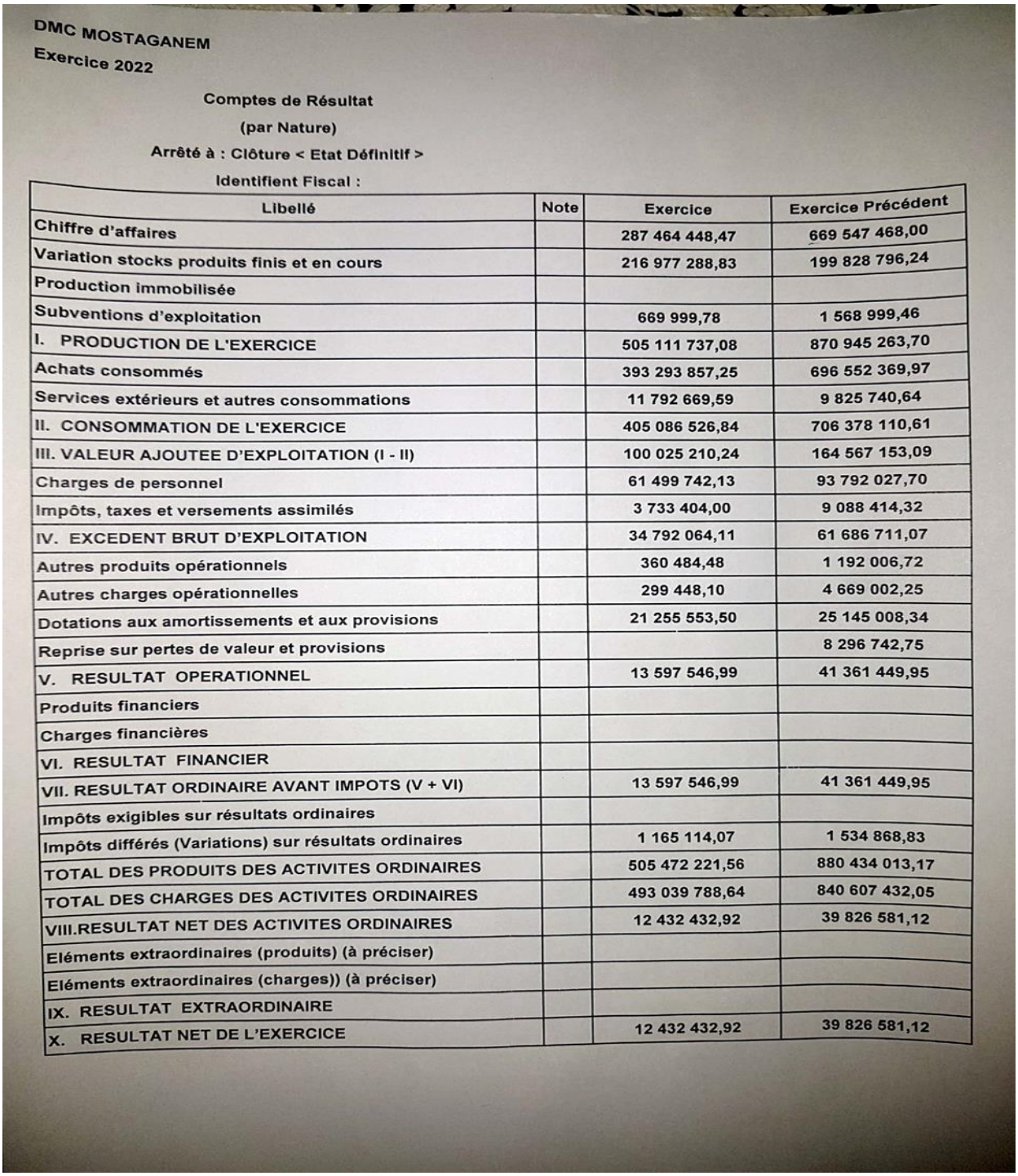

DMC MOSTAGANEM

Exercice 2022

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		287 464 448,47	669 547 468,00
Variation stocks produits finis et en cours		216 977 288,83	199 828 796,24
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		669 999,78	1 568 999,46
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		505 111 737,08	870 945 263,70
Achats consommés		393 293 857,25	696 552 369,97
Services extérieurs et autres consommations		11 792 669,59	9 825 740,64
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		405 086 526,84	706 378 110,61
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		100 025 210,24	164 567 153,09
Charges de personnel		61 499 742,13	93 792 027,70
Impôts, taxes et versements assimilés		3 733 404,00	9 088 414,32
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		34 792 064,11	61 686 711,07
Autres produits opérationnels		360 484,48	1 192 006,72
Autres charges opérationnelles		299 448,10	4 669 002,25
Dotations aux amortissements et aux provisions		21 255 553,50	25 145 008,34
Reprise sur pertes de valeur et provisions			8 296 742,75
V. RESULTAT OPERATIONNEL		13 597 546,99	41 361 449,95
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		13 597 546,99	41 361 449,95
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 165 114,07	1 534 868,83
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		505 472 221,56	880 434 013,17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		493 039 788,64	840 607 432,05
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		12 432 432,92	39 826 581,12
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		12 432 432,92	39 826 581,12